الفصل السادس

بدائل وخيارات
لاستراتيجية التعليم

obeikandl.com

obeikandl.com

فى الحقبة الحرجة التى تتطور فيها أوضاع العالم، وفيها تبحث مصر عن دور ناهض يليق بوضعها وإمكاناتها، فإنه يتحتم وضع استراتيجية للتعليم ذات أهداف ترسم فى خريطة محددة، ولها بدائل تتوافق مع أغراض واحتياجات المجتمع فى هذه المرحلة.

نقصد بذلك أولاً معالجة التعليم كقضية متكاملة فى إطار واحد، مع ربطه بمسئولياته، سواء فى المرحلة قبل الجامعية أو الجامعية، حيث إن العالم ينظر إلى التعليم فى منظومة متكاملة تتوفر من خلالها عناصر وآمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولعل أوضح العوامل المحددة حاليًا ـ ليست رغبة الطالب وقدرته فقط، ولكن القضية التى تحكمها تتمثل فى احتياجات المستقبل وفى سوق العمالة من مختلف التخصصات المهنية، على مدى سنوات الخطط المحددة وما بعدها.

ومن هنا لا بد أن يكون التوجيه نابعًا من القائمين على رسم خطة الدولة، ويكون موجها للقائمين والمسئولين عن التعليم. ونظرا لأن إعداد الخطط يستغرق سنوات محددة، لذلك فإن التصور فى هذه الحالة يكون مبنيًا على احتياجات سوق العمل على المدى البعيد، استشرافًا للمستقبل واحتياجاته فى ضوء المتغيرات المنتظرة.

ذلك ينتهى بإعداد الخريطة الوطنية للتعليم والبحث العلمى، التى تأخذ فى اعتبارها عوامل الكم والتنوع، إلى جانب الاهتمام بالكيف والجودة، من منظور التطورات العالمية التى سوف تتأثر بها، وما تنطوى عليه من ممارسات وخبرات.

هنا لا بد من أن نكرر التأكيد على جدوى المبادرة للتحضير والتعايش مع المتغيرات المنظورة والمنتظرة محليًا وعالميًا، وما تفرضه من تعديلات جذرية فى مناهج التعليم، مع التركيز على بعض النوعيات من التخصصات والعلوم المطلوبة.

بدائل وخيارات من تجارب دول مختلفة

وهناك أمثلة كثيرة ولنا فيها الاختيار :

جامعة الدراسات الحرة أو العامة Liberal Education

ظهر هذا النمط فى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقل إلى أوروبا، وكانت سمة هذه الدراسة الجامعية موجهة للاستنارة، تؤهل الفرد ليكون مواطنًا متعلمًا وحرًا فى تفكيره، فى نفس الوقت، فإن هذا النوع من التعليم لا ينتهى بالضرورة إلى صفة أو مهنة أو تخصص ما، ولكنه يؤهل الخريج لأن يكون فى صورة مطلوبة حيث يتحول إلى فرد يمارس حق المواطنة، يفكر تفكيراً سليمًا، ويتحمل مسئوليته فى المجتمع، وأن يتعامل بالاتزان مع ما هو قائم فى حدود حقوقه وواجباته. وبعد تطبيق هذا النظام ظهرت بعض التقارير عن تقييم الخريج فى هذه الجامعات نختار منها تقريرين :

(أ) تقرير جامعة هارفارد عن خصائص الخريج فى الجامعة الحرة، أن يكون :

- إنسانًا حرًا يمكنه الحكم على الأشياء، يخطط لنفسه ويحكمها بصدق.
- قادراً على مراجعة النفس، وأن يكيف حياته وصفاته.
- متحرراً داخليًا ومجتمعيًا يختار سبيله بصدق.
- تطلعاته وميوله مرتبطة بخدمة المجتمع.

(ب) والتقرير الثانى أصدرته جامعة كولومبيا تحدد فيه أهداف للخريج فيما يلى :

- يقاوم التعالى الذهنى ويحترم كل فكر جاد.
- يقيم التقدم والابتكار.
- يقدر قيمة الخبرة ودروس التاريخ.
- مرتبط بمجتمعه وقيمه وأمانيه. ويحدد علاقة القيمة بالتطور.
- يقدر القيم الإنسانية وأثرها فى التمدن والمواطنة.

وهذا النوع من الدراسة يمكنه - بحكم نظامه وفلسفته وإدارته - أن يستوعب أعدادًا كبيرة من الطلاب، وهو يحتاج استثماراً أقل من النظم الأخرى، ويتحمل أعدادًا أكبر، ولكنه يوسع المدارك ويفتح الآفاق ويربط بين أصول المعرفة، فيكون الخريج متزنًا

ومتوافقا مع المجتمع، مما يؤهله لتحمل مسئولية نفسه، ويحس بأبعاد المشاكل، وله القدرة على القيادة والتعاون مع الآخرين، وتوجيه نفسه بعد ذلك الوجهة التى ينشدها بأسلوب هو حر فى اختياره ويحدد انتماؤه أساسًا إلى الطبقة الوسطى فى المجتمع

جامعة البحوث Research University:

وهذه توليفة تعليمية استحدثت فى أمريكا لاستشراف المستقبل والتقدم.

نشوء الفكرة والممارسة: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اضطرت جامعات أمريكا إلى قبول أعداد غفيرة من الطلاب الراغبين فى التعليم العالى من الجنود العائدين من الحرب وفتحت لهم أبواب الجامعات بقرار من الكونجرس سنة ١٩٤٦م. وبعد عشر سنوات من ممارسة التجربة قررت الدولة إجراء تقييم علمى لعائد هذه التجربة، بمعرفة مجموعة مختارة من العلماء، هنا تبين أن هذه الجامعات لم تضف الكثير كعائد قومى تعليمى، وانتهى التقرير إلى حتمية التغيير. وتوافق صدفة فى نفس الوقت أن كان الاتحاد السوفييتى يقتحم الفضاء بتجاربه من خلال التطور العلمى، وهكذا أصبح السبق العلمى الأمريكى فى خطر. اختمرت فكرة الجامعات المتخصصة فى إجراء المتقدمة البحوث والتميز فيها، وكان توصيفها أساسًا موجهًا لحل المشاكل بنظرة مستقبلية فرضتها ظروف الحرب الباردة، والتى أبرزت حتمية إيجاد كتلة علمية متخصصة ومتفرغة من العلماء المرموقين Critical Mass For Research وجهت للبحوث العسكرية والتقدم فى دراسات الفضاء واستعمالات الذرة والرادار. ولم تتوقف عند ذلك، ولكنها فى نفس الوقت اقتحمت مشاكل المجتمع: مشاكل الفقر ونقص الدخل وتدهور الصحة والزراعة والصناعة، بعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد كان تفاقم هذه المشاكل بعد الحرب العالمية الثانية هو الحافز لإنشاء هذه الكليات والجامعات التى انتهت إلى أن جمعت واحتوت قدرات متفوقة فى أقسام البحوث والدراسات المتقدمة، انتهت إلى توليفة سميت جامعة البحوث، وقد نمت تلك الفكرة واقتحمت المشاكل المحلية والعالمية حتى أوصلتهم إلى ما وصلوا إليه (وقد اختيرت ٧٥ جامعة لتتخصص فى البحوث ضمن ٣٦٠٠ جامعة ومعهد عال آخر فى أمريكا). إضافة إلى تلك المسئولية، فقد تخصصت جامعات البحوث كذلك فى تكوين وتعليم

هيئات تدريس متفوقة لخدمة الجامعات الأخرى، وتدريب الكفاءات البشرية المتطلعة إلى الرفعة واقتحام المستقبل بالبحوث.

مجالات النشاط فى جامعة البحوث: تخصصت هذه النوعية الجديدة من الجامعات فى أربعة مجالات للعمل تتكامل ولا يطغى أحدها على الآخر، وهى:

(١) البحوث المتقدمة والموجهة لخدمة المجتمع وأغراض الدولة تنمويّا وعسكريّا.

(٢) الانطلاق فى الدراسات العليا المتخصصة، وتوجيه البحوث إلى قضايا التطور، مع التركيز على استمرار التعليم وإعادة التأهيل على مراحل متتابعة.

(٣) إجراء البحوث فى تحسين أساليب التدريب المهنى، وتوجيهه لخدمة احتياجات التطور التكنولوچى.

(٤) البحث فى تطوير التعليم السابق على الدرجة الجامعية الأولى والذى ينتهى فيها، وإجراء البحوث لرفع مستوى الخريج، وتكوين هيئات التدريس والمعلمين المتميزين فى كافة المجالات التى تحتاجها المدارس والجامعات الأخرى.

ملحوظة: يلاحظ هنا الاكتفاء بالدراسات العليا ذات المستوى المتقدم والمطلوب. ويكتفى بتجارب حقلية فى مجموعات صغيرة لتجربة تطوير البرامج الجامعية وأساليب التعليم (يلاحظ هنا الاستغناء عن طلاب مرحلة البكالوريوس رغم العوائد المحصلة من مصاريف الدراسة واكتفاءً بإجراء بحوث متقدمة مدفوعة الأجر من مرافق الإنتاج).

كل هذه الأنشطة تدار فى نفس المكان وفى نفس الوقت وبنفس الكفاءات المختارة، فى خليط موجه لإشباع حاجات المجتمع الأساسية وكذلك فى إطار السياسيات العلمية والتكنولوچية. ومن خلال هذه الجامعات وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات غير مسبوقة فى إجراء البحوث.

خصائص جامعة البحوث: ولتحقيق الغاية المستهدفة كان لها عدد من الخصائص:

(١) الإيمان بالقدرة على حل المشاكل بالأسلوب العلمى العميق، وإيجاد الحلول بنظرة علمية وسياسية فى نفس الوقت.

(٢) البعد عن الربط المؤسسى، وتحرير العلم من طغيان البيروقراطية الإدارية، وتأكيد الاستمرارية، والبعد عن مخاطر التغييرات التى تحدثها الضغوط السياسية من خلال (البعد عن المؤسسية) أسلوب سُمِّى (anti-institutionism) واعتبرت هذه الصفة هى الرباط الذى يحمى الجامعة من الزيادة العشوائية فى الأعداد ومن تدخل السلطة، ويوحد القوى العاملة، ويحميها من تدخل السياسة لكنه يعتمد على التقويم المستمر الذى يضمن التقدم على المدى الطويل (هنا يمكن القول بأن هذه السلبيات تعتبر من أسباب التدهور التعليمى فى عالمنا النامى).

(٣) البعد عن السطحية فى تحديد الرؤية فى المجالات الأساسية التى تخدم المجتمع خاصة التكنولوچية؛ وذلك لأن التنازل عن مصلحة المجموع كثيراً ما يؤثر فى فاعلية المؤسسات القائمة على تطور المجتمع والحفاظ عليه.

(٤) التركيز والالتزام باختيار نوعية متميزة من الطلاب، فالطالب المتميز إذا أحسن توجيهه يكون أداة فعالة لإحداث التغيير فى المجتمع المحيط من خلال قدرته على حل المشاكل ومجابهة الصعاب بعد تخرجه.

(٥) التركيز على مستوى هيئة التدريس بانتقائها من الصفوة المختارة وتحفيزها بكل الوسائل، والاعتماد عليها فى الربط بين أهداف الأنشطة المختلفة فى الجامعة من خلال تكوين مجموعات متخصصة فى البحوث المتقدمة، ويتم التعامل معها بكفاءة وتواصل.

(٦) التأكيد على توفير المعلومات والمكتبات والمعامل على أعلى مستوى، وكذلك رفع كفاءة القدرات التدريبية والتجريبية، والتجهيزات ومستواها الذى يتعاظم فى كيفه ونوعه وحداثته، والتجديد هنا مرتبط أساسًا بحاجة البحوث التى تخدم تطور المجتمع والدفاع.

(٧) البعد عن التغييرات الحاد سواء فى الأعداد المقبولة، عندما تميل الحكومات لفرض أعداد متزايدة، أو عند التوجه لخفض حجم التمويل.

(٨) إقليمية اختيار الطلاب والتوزيع والتخصص، بهدف توسيع قاعدة الاختيار، وتنشئة وتوجيه القدرات المختارة من المحليات إلى العودة لخدمة مشاكلها الإقليمية،

تأكيداً لإحداث التطور المجتمعى المتكافئ فى كل الولايات المختلفة. وكان ذلك هو الأساس لتخريج فئات المهندسين والعلماء والإداريين القادرين على قيادة التنمية فى المناطق التى ينتمون إليها.

(٩) توجيه الدراسات المتقدمة فى تلك الجامعات لتخريج كفاءات متميزة تعمل فى المجالات الآتية:

- تكوين قيادات لهيئة التدريس قادرة على ريادة التعليم والبحوث فى الجامعات الأخرى.
- تخريج نوعيات من الباحثين المتميزين، ذوى القدرة على الابتكار والاختراع والإضافة وربطهم بمجالات الإنتاج وطرحهم قيادات للتنمية.
- تخريج نوعيات من قادة المجتمع، الذين يمكنهم تطوير أسلوب الحياة فى كافة المجالات فى دراسات متخصصة توجّه للمتميزين من الجامعات الأخرى.

(١٠) تحديد دور الحكومة المركزية فى توفير سبل التقدم لهذه المعاهد وضمان الاستمرارية، حيث يتم ذلك بالمعاونة فى:

- توفير الميزانيات، واجتذاب أصحاب الأموال لدعم هذه الكليات بالتبرعات والمساعدات وإغرائهم بالعوائد المنتظرة من التقدم.
- إطلاق الحرية فى تحديد سن التقاعد مع التقييم المستمر، وهو نظام له ما له وما عليه، لكنه يؤكد على قيمة التفرغ الكامل للأداء الجامعى ودعم الاستقرار فى سبل التقدم.
- متابعة أسس ضبط جودة المؤهلين للتعيين فى هيئات التدريس بأسلوب - Quality Control System.
- الربط بين مؤسسات العلم ومرافق الإدارة والإنتاج، لربط التعليم والبحث العلم لمتابعة المشاكل المتجددة.
- تحديد المتطلبات المستقبلية وتحفيز العلماء لاقتحام الآفاق الحديثة.
- الاستفادة بالعلماء فى عمليات صنع القرار وتقييم الواقع والنتائج.

وقد نتج عن كل ذلك رفع القيمة المجتمعية لصناع العلم والبحث ورجال التعليم، ودفعهم وتحفيزهم. ومما يذكر أن دور الدولة لدعم هذه المؤسسات المجتمعية كان يركز على تقديم نوعيات مختلفة من الحوافز، مثل المنح الدراسية والتدريبية، وحق تعيين مساعدين متميزين، وتيسير القروض لإجراء بحوث علمية، أو إحداث تطوير تكنولوچى فى البيئة التى تعمل فيها هذه الجامعات البحثية. كما أن هذه الجامعات يرتكز بقاؤها وفاعليتها على تكوين واختيار الطلاب منذ مراحل التعليم الأولى وتنمية قدرتهم على الاستقصاء والتسجيل بالصدق

. Spirit of Enquiry, Registration & Truth

والآن ما أحوجنا لهذه النوعية من الجامعات فى عالمنا النامى.

جامعات الدراسات العليا ومعاهد التميز والاستنارة

Post Graduate Institutes & Centres Of Excellence

هذه أنماط منتشرة فى فرنسا وانجلترا وألمانيا والهند، وعليها مسئولية مهمة؛ لأنها المنبع المنشود لتكوين صانعى المعرفة المتقدمة والبحوث، وتزويد المجتمع بهذه النخبة المطلوبة.

وتتركز مسئولية كلية الدراسات العليا ومراكز التميز فى هذه الكليات فيما يلى:

- توفير الأستاذ المرشد المتميز القادر والمتطور والمتفرغ.
- اختيار الخريج المتميز للتعمق فى التخصص والبحوث.
- الالتزام بمستويات عالية من الجودة، والحفاظ على استمرارية الارتفاع بالمستوى.
- توفير متطلبات البحوث من ميزانيات وتجهيزات.
- توفير المعلومات المحلية والعالمية على أرفع مستوى فى شبكات متخصصة.
- إيجاد القنوات التى تربط الكليات بالمجتمع والبيئة، وتحقيق التعاون بخطط محددة.
- اقتحام كل جديد من المعارف فى إطار من الأصالة والارتباط بالجذور فى العلوم

الإنسانية حفاظًا على المجتمع .

ـ تحقيق المرونة فى وضع البرامج وربط التخصصات وإيضاح الرؤية المتطورة والبعد عن الأساليب الجامدة .

ـ تحقيق تبادل المنافع مع مؤسسات الإنتاج .

ـ البعد عن مركزية الإدارة والبيروقراطية وسيطرة السياسة ، وتعبر عن ذلك مقولة مهمة هى أنه «كلما تقلص حجم الإدارة تقدمت الجامعة فى جودتها . كما أن كفاءة العميد والأستاذ هما أساس الإدارة الجامعية الناجحة» .

"Universities are best governed when least governed, While the Moral & Intellectual authority of the graduate dean & professors, make the ideal governance".

الهدف

(١) تخريج كفاءات متميزة تزود الجامعات باحتياجاتها من هيئات التدريس القادرين على القيام بوظيفتهم التعليمية والبحثية والتدريبية ، كذلك تكوين القدرة الإرشادية لخدمة أغراض التقدم .

(٢) أما باقى الخريجين والباحثين فى التخصصات الأخرى فلا بد أن يخطط تكوينهم بقدر حاجة سوق العمل واحتياجات التنمية ، محلية كانت أو إقليمية ، ودفع التطور والبحث فى كل المجالات المطلوبة .

ومن أمثلة هذه المعاهد المتميزة : مدرسة الإدارة العليا فى فرنسا ENA ، وجامعات أكسفورد وكمبريدج فى انجلترا ، فون همبولت فى ألمانيا ، وكذلك معاهد الهند المتخصصة : All India Institutes .

المعاهد المجتمعية Community Colleges

وهى معاهد تمثل مستوى من التعليم يقع بين المدرسة الثانوية والجامعة ، وتوجه برامجها لخدمة واحد أو أكثر من ثلاثة مجالات :

(١) إشباع الرغبة فى دراسات معينة، أو تدريب خدمى، أو الحصول على كفاءة تضيف إلى قدرة الراغب، دون أن يسفر ذلك عن شهادة ينالها الطالب أو يترتب عليها التزام معين من جانب المعهد.

(٢) الحصول على مؤهل متوسط (Associate Degree) فى العديد من التخصصات المتباينة، تتأرجح بين دراسة العلوم الطبية إلى دراسة القانون أو وسائل الترفيه، ويمكن لهذا النوع الحصول على مؤهل حسبما تقره هيئة التدريس، كما يمكن للطالب أن يواصل دراسته فى المجال الأعلى بعد ذلك إذا أثبت مستوى تكوينه.

(٣) المساعدة على استكمال التأهيل للالتحاق بالسنة الثانية أو الثالثة فى الجامعة، بعد استيفاء متطلبات التأهيل المحددة التى تسمح للطالب بالالتحاق بالجامعة.

هذا النوع من التعليم لا يشترط أن يكون أعضاء هيئة التدريس فى هذه المعاهد من الحاصلين على الدكتوراه، ويكفى أن تتوافر لديهم خبرة عميقة فى التخصص، ورؤية متكاملة فى مجال العمل. فمثلا تدريس علوم البنوك يعتمد على شخص قد عمل صرافًا فى بنك، أو من يدرّس القانون يكون وكيلا لمحام وله خبرة وممارسة عملية.

مميزات هذه المعاهد

- منخفضة التكاليف، إذ تتراوح ما بين ٢٠ ـ ٥٠٪ من تكاليف الجامعة.
- لا تتطلب مبانى كبيرة ومدرجات ومعامل متسعة باهظة التكاليف، ويكفى وجود غرف صغيرة وورش بسيطة مؤهلة لتعليم عشرات من التخصصات.
- تفيد الدارسين فى الحياة العملية، إذ تقدم لهم دراسات من واقع السوق واحتياجاته من المعلومات والمهارات والخبرات، وخاصة للصناعات والاستثمارات الصغيرة.
- ترتبط هذه الدراسات ارتباطًا وثيقًا بالمرافق الإنتاجية فى ميادين الزراعة والصناعة والخدمات، حيث تهدف لتدريب الدارسين تحت إشراف هيئة التدريس التى تقوم على الإرشاد فى هذه المعاهد، وتعمل فى نفس الوقت فى مواجهة البطالة.
- تنتشر هذه النوعية فى أكثر من ثلاثين ولاية أمريكية. ويزداد الطلب عليها باستمرار لتوافقها مع احتياجات السوق فاعليتها فى زيادة الفرص.

ـ يمكن للطالب أن يكون متفرغًا بعض الوقت، إذ يعمل فى غير أوقات التعليم لتوفير دخل مناسب.

التعليم عن بُعد والجامعة المفتوحة Open University

هذه النوعية من التعليم المستحدث تعاظم انتشارها فى الأعوام الأخيرة، ويزداد انتشارها فى العالم النامى، مثلا فى سرى لانكا والصين (جامعة الراديو والتليفزيون)، وجامعة دايكن فى استراليا، وجامعة الإذاعة فى اليابان، جامعة الهواء فى كوريا، جامعة ستو فى تايلاند، الجامعة المفتوحة فى انجلترا، وفى ألمانيا تسمى الجامعة بلا أسوار، وغير ذلك من النظم والأنواع المستحدثة مثل «التعليم التخيّلى ـ Virtual Education». وتندفع مصر فى المرحلة الأخيرة لتطبيق ذلك النوع من التعليم.

ويتسم هذا النوع من التعليم بمزايا عديدة أهمها:

(١) أنه موجه للبالغين والكبار الذين يحتاجون للاستزادة من المعلومات.

(٢) كذلك للطلبة خريجى المدارس الثانوية الذين لا يجدون أماكن فى الجامعة.

(٣) ينشأ هذا النوع بالتعاون مع مؤسسات الإذاعة والتليفزيون ذات الدخل المرتفع.

(٤) تطبع كتب ونشرات كثيرة وترجمات توزع مجانًا أو بأرخص الأسعار.

(٥) التعاون مع مؤسسات محلية لمتابعة الطلاب ومراجعتهم.

(٦) يمكن أن يكلف القائمون على هذا النوع التعليمى بعض المتخصصين لمقابلة الطلاب فى أماكنهم لتقييم التجربة عند تطبيقها.

(٧) تتكامل بعض التخصصات فى هذا النوع من التعليم المفتوح مثل: التربية ـ الآداب ـ الإدارة ـ الفنون الحرة ـ الاقتصاد ـ الاقتصاد المنزلى ـ العلوم ـ الصحة العامة ـ القانون ـ الإرشاد الزراعى والتعاونى.

وهناك بعض النقاط التى توضح مواصفات التعليم عن بُعد وهى(*):

(١) تحتاج الدول النامية إلى هذا النوع من التعليم؛ لأن التعليم العالى المنتظم يقدم لفئة

(*) من كتاب مواصفات الجامعة على الهواء فى كوريا الجنوبية.

محدودة وتكاليفه باهظة، أما هذا التعليم فهو فى متناول أعداد غفيرة (مثلا فى تايلاند يخدم أكثر من ١٨٠,٠٠٠ طالب) وتكاليفه بسيطة، خاصة للعاملين الراغبين فى رفع مستواهم العلمى والمادى والاجتماعى، وفى نفس الوقت يخفف العبء عن الدولة حين تتولى الإنفاق على التعليم للكافة.

(٢) يوجه هذا النوع للعاملين البالغين المحتاجين، وطلاب ما بعد المرحلة الثانوية الذين ليس لديهم فرصة للاستزادة بسبب وجودهم فى مناطق بعيدة عن الجامعات.

(٣) يبدأ هذا التعليم من خلال اقتحام التجربة تدريجيًا بأسلوب يتناسب مع ظروف وطبيعة المجتمع المحلى، وتحديد القدرات الاستيعابية للطلاب وتقييمها باستمرار.

(٤) يمكن الحفاظ على المستوى التعليمى بملاحقة تجارب العالم المتقدم ومحاكاتها، ولكن التحدى فى عالمنا النامى هو: هل يمكن أن يتساوى هذا المستوى مع التعليم المتنظم؟ هذه قضية يعتمد الرد عليها على التقييم، خاصة بمقارنة الخريجين وفاعليتهم.

(٥) هناك بعض التساؤلات عند تقييم الناتج: هل الإسراف فى هذا النمط التعليمى، بسبب احتمال زيادة الفاقد يمكن أن يبرز سلبياته على المدى البعيد. وهل هناك خطورة لتزايد نسبة البطالة من الإفراط فى الكم والتنازل فى النوع، وما مدى تأثير ذلك على سوق العمالة؟ إن الواقع والتجربة فى بعض الدول يؤكدان أنه لن يظهر الخطر الحقيقى إلا مع الوقت واجتياز التجربة وتحليل النتائج ومتابعة الخريجين وإحداث التطوير المستمر.

التساؤل الآخر: هل يمكن أن نحدد مفتاح النجاح فى هذا النوع من التعليم؟ والإجابة تؤكد أن النجاح يكمن فى قدرة الإدارة القائمة على هذه المؤسسة من حيث: الإيمان بجدواه والقدرة على إدارتها وتطويرها، وقدرتها على التجويد فى تحضير المادة العلمية وإخراجها للمريدين، وذلك يمثل مفتاح النجاح.

قضية الخريج والمدرس فى عالم اليوم

فى بحث للأستاذ Hiroshi Kida رئيس مركز بحوث التعليم فى اليابان (NIER) ذكر

أن الجامعات فى العالم لها خصائص متقاربة، ولكنها تختلف باختلاف الحاجة والنظم المتبعة، والبيئة التى تعيش فيها، وأهدافها المستقبلية المرتجاة. وفى ذلك يقول:

«وهناك فى كل بلد تقاليد ونظم للجامعات تختلف فيها عن المدارس قبل الجامعة، تلك المدارس التى توفر الجرعة الأساسية للمعرفة متوافقة مع التطورات العالمية، فى حين أن الجامعات تمثل البوتقة التى تنصهر فيها القدرات والملكات مع الفكر والمعلومة؛ لتقدم للمجتمع الصفوة القادرة ـ كفاءة وعقلا سلوكًا ـ لتتولى قيادة وريادة المجتمع فى التخصصات المختلفة، كان هذا هو التوجه فى كثير من الدول المتقدمة لتخريج الصفوة.

لكنه فى مرحلة لاحقة امتد التعليم العام فى مستواه ـ من الثانوى ليغزو الجامعة، متزامنًا مع سياسة الانفتاح فى التعليم الجامعى وزيادة الأعداد؛ لذلك انتقلت مسئولية الجامعة من تخريج الصفوة خاصة، إلى أسلوب التعليم العالى الحر Liberal Higher Education. وفى السنوات الأخيرة ظهرت حتمية جديدة فى ازدواجية التوجه التعليمى فى الجامعات، أولها: مسئولية تخريج الكتل الكبيرة ذات التعليم العالى الحر، والثانية: مسئولية تركز على تكوين الصفوة المختارة ولكن ذلك التوجه لا يتحقق إلا فى خريجى كليات الدراسات العليا، تلك الفئة تؤهل للقيادة سواء فى مجالات التعليم أو الإدارة أو مجالات صنع القرار. هذه الازدواجية سببت المشاكل للمخططين والقائمين على التعليم الجامعى، لكنه لا بد من الاختيار وتحديد المطلوب من الشريحتين كمًا ونوعًا.

ولكل دولة أن تحدد اختيارها وتوجهها وأساليبها» (هنا انتهت مقولة الأستاذ اليابانى فى حوار شخصى معه).

وليس هناك شك فى أن هيئات التدريس بالجامعات المصرية على درجة كبيرة من التفوق، وهم ـ أو معظمهم ـ حصيلة بعثات خارجية، أو ثمرة لخبرة أساتذة ورواد وعلماء درسوا فى الداخل والخارج وكانوا قممًا فى عصورهم، لكن حدثت بعد ذلك تغيرات فى المجتمع العلمى العالمى وصارت المعرفة غالية الثمن.

فالمراجع أسعارها عالية والبعثات أصبحت صعبة المنال للعالم النامى لارتفاع الإنفاق عليها: (السفر، تكاليف الحياة، نفقات التعليم). إضافة إلى احتمالات هجرة العقول المتميزة والأيدى القادرة من عالمنا النامى. لكل ذلك ومنذ فترة طويلة اكتفينا فى مصر بالتأهيل الداخلى، حيث تفشت ظاهرة تنشئة الخريجين المتماثلين بدون اختلاط تعليمى مع العالم الخارجى سريع التطور ذلك أثر فى نوعية الخريج الجديد من (**Inbreeding & Prototype Phenomena**) مدرسة الدراسات العليا، وبالتالى انعكس على المستوى فى هيئة التدريس.

وهذه القضية تحتاج وقفة لأن الزمن يتغير، ومتطلبات التنمية تتطور وتتزايد، والعلوم تتقدم بسرعة كبيرة. والرأى هنا أنه يمكن الاستفادة من ابتعاث المتميزين فى مصر، أو اجتذاب المصريين المهاجرين عن طريق الأمم المتحدة، مثل التجربة فى مشروع «Tokten» مثلاً(*)، أو عن طريق التبادل الثقافى، وكذلك اجتذاب العلماء من المراكز العلمية المتفوقة لقضاء فترات للتدريس بأجور مناسبة واستخدام علماء أجانب تكاليفهم معقولة.

إضافة إلى ذلك التجأت بعض الدول لاجتذاب أصحاب رءوس الأموال للمعاونة فى استثمار مُخاطر (Venture Capital) فى إنشاء مرافق للتعليم توجهها قومى وليس استثماريّا، حيث يشارك أو يتطوع رجال الأعمال بتمويل هذا الجهد بضمان العائد المجتمعى المؤكد من المشروعات التعليمية. تلك المشروعات يفترض ألا يقصد منها الربح ولكنها تكفى استدامتها وتهدف إلى رفعة الوطن والمشاركة فى بنائه. وعلى ذلك فإن إنشاء جامعة أهلية أو أكثر يُعتبر تخفيفًا عن ميزانية الدولة، والمعاونة فى نقل المعرفة وتطوير التكنولوچيا، وفتح مجالات جديدة فى التعليم الجامعى، ذلك إذا اتجهت إلى تنويع مجالات التخصصات الجديدة والمستحدثة والهادفة إلى رفع المستوى التعليمى.

(*) Tokten مشروع التعاون الدولى للاستفادة من العلماء المهاجرين (من إصدارات أكاديمية البحث العلمى والتكتولوچى. تأليف الأستاذ الدكتور محمد بهاء الدين فايز).

مسارب التعليم الجامعى

يمكن أن ننبه إلى مسارب التعليم العالى عامة، نسردها بإيجاز فيما يلى:

ـ **الانعزال** وعدم الربط مع المتغيرات العالمية وحاجات المجتمع، كذلك إلزام الجامعات وتقييدها بأنماط محددة وقوانين جامدة ولوائح مكررة، ذلك التوقف يعنى الانحدار.

ـ **الانتشار العشوائى**، ذلك بدون التركيز على الترابط بين نوعية ومستوى التعليم قبل العالى، والتنازل فى جودة البرامج فى الجامعات مع إهمال حاجة الفرد والمجتمع من المعارف، دون الاهتمام بآفاق الغد. إن التنازل عن أى من تلك الأبعاد يؤثر سلبًا فى القدرة على إحراز التقدم المطلوب.

ـ **تأثير القصور فى التمويل** على نوعية التعليم؛ إذ إنه عند حدوث الأزمات الاقتصادية وقصور التمويل، فإن كثيرًا من دول العالم الثالث تخضع لتوجيهات ضاغطة، حيث يضغط المخطط على التمويل فى أبواب الميزانية المطلوبة للصحة والتعليم، بعكس صعوبة ضغط التمويل للأمن والتموين مثلاً.

كذلك، فى بعض الأحوال، تتجه الجامعات للانفتاح فى برامج ودراسات رخيصة، قليلة الفاعلية، أو تلجأ فى أحوال أخرى إلى توجيه الطلاب إلى مجالات غير مطلوبة. كل هذه التوجهات لها تأثير سلبى على نوعية وكفاءة الخريجين، مما يؤثر على مستقبل المجتمع (بطالة وانحراف).

ـ **مشكلة المؤثرات الخارجية** على كفاءة التمويل والأداء القومى، بسبب من ضغوط القروض وتكاليف خدماتها، وكذلك مخاطر اللجوء إلى الخبراء الأجانب الذين يوجهون إلى آفاق قد تكون غير لازمة أو صعبة التطبيق فى المرحلة المنظورة.

ـ **ظاهرة هجرة العقول** المتميزة والقدرات الموهوبة من العالم النامى إلى المتقدم، بحثًا عن الفرص المادية المتاحة، وبحثًا عن معيشة رغدة، وتأثير كل ذلك على مستقبل الوطن الأم.

ـ هناك قضية أثيرت فى بعض الدول لظهور **مجالات تعليمية مستجدة** أحدثت انتشارًا وتنوعًا فى مصادر المعرفة غير الجامعية ـ مثل التعليم من خلال وسائل الإعلام

والشبكات المعلوماتية، وخاصة عندما تكون هذه المنابع مشكوكًا فى جديتها أو توجهها. تلك قضية وضعت التعليم العالى فى تحد جديد قد يؤثر فى فاعليته، بل قد يجتذب ذلك النوع لسهولته بعض المتفوقين إلى مجالات غير مطلوبة أو غير مفيدة. وهذه الأوضاع قد تتفاقم وتنتهى إلى انتقاص قدرة الجامعات المتخصصة لخدمة المجتمع، بسبب ضياع أو تسرب رصيد الصفوة المطلوبة فيها.

ـ وأخيرًا وليس آخرا، فهناك احتمالات الاكتفاء **بإحداث تغيير استعراضى**، بطىء وصورى غير محسوب، وليس موجهًا لتطوير أساليب التعليم. وذلك قد ينتهى إلى إحساس كاذب بالرضا، أو بافتعال نهضة تعليمية غير صادقة، مع استغلال السياسة والتزيين الإعلانى المضر، والموجه إلى تغطية الفشل. وتلك مسبة تعليمية لا يرتجيها لعالمنا النامى، وتنتشر تحت تأثير الإعلام الإعلانى.

***

obeikandl.com